



■ في العام ٢٠٠١ استولى المستوطنون على جزء من منزل عائلة الكرد بالقوة وبالتواطؤ مع الشرطة الإسرائيلية بعد ان كان مغلقا بقرار من المحكمة لمدة ٤ سنوات

■ بتاريخ ٢٥/٢/٢٠٠٧ صدر قرار من المحكمة العليا الإسرائيلية يقضي باخلاء المستوطنين منه الا ان هذا القرار لم يتم تنفيذه حتى الان

■ بتاريخ ٢٩/٧/٢٠٠٨ اعتقلت قوات الاحتلال ماهر حنون لعدم تنفيذه قرار المحكمة القاضي باخلاء لمنزله، حيث أمضى ثلاثة شهور في السجون الإسرائيلية.

■ بتاريخ ٦/١١/٢٠٠٨ استلمت عائلة الصبّاغ (والمكوّنة من خمسين فرداً) إخطار بالإخلاء صادر عن محكمة الصلح

■ في فجر يوم ١٩/١١/٢٠٠٨، قامت قوات الاحتلال بإخلاء عائلة الكرد تحت تهديد السلاح، وبمصادرة ممتلكاتها.

■ في ١٠/١١/٢٠٠٨ أقيمت خيمة في حي الشيخ جراح للاحتجاج على إخلاء عائلة الكرد، وللاعتصام ضد سياسة التطهير العرقي الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

■ في يوم ١١/١٣/٢٠٠٨ تسلمت السيدة أم كامل الكرد ثلاثة إخطارات متتالية من بلدية القدس لإزالة خيمة الاعتصام ودفع غرامات مالية.

■ في يوم ١٩/١١/٢٠٠٨ حاصرت قوات الاحتلال الإسرائيلية حي الشيخ جراح وهدمت خيمة الاعتصام، تلبية لطلب وزارة الخارجية الإسرائيلية بحسب تصريح محامي البلدية. مع ذلك تم إعادة بناء الخيمة في نفس اليوم.

■ في يوم ٢٠/١١/٢٠٠٨ هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية الخيمة للمرة الثانية كما أعيد بناءها من جديد.

■ في يوم ٢٢/١١/٢٠٠٨ وفاة السيد محمد كامل الكرد على أثر نوبة قلبية حادة أصيب بها بعد أسبوعين من إخلاءه بالقوة من منزله.

■ فعلا قام مدير دائرة تسوية الأراضي بالموافقة على الطلب الاول حيث تم الغاء التسجيل الذي ينص على ان قطع الأرض المذكورة تعود ملكيتها للجمعيّتين

■ اما بخصوص الطلب الثاني فتم رفضه حيث انه لا يتسنى لمأمور التسوية في الوقت الحاضر اجراء اعمال التسوية لاسباب سياسية. وذلك في شهر تشرين ثاني ٢٠٠٦ .

■ ورغم القرارات التي اصدرها مدير التسوية فقد تبين ان المحكمة تجاهلت القرارات المذكورة دون وجه حق ، ولذا قام الأهالي بالتوجه الى المحكمة العليا بصفتها محكمة عدل عليا طالبوا باصدار امر احترازي ضد دائرة الأراضي لانتماء اعمال التسوية، والغاء اي مستند ينص على ملكية الجمعيّتين لقطع الأراضي المذكورة .

■ ويذكر ان المحكمة استندت بقرارها حين اقرت باخلاء عائلة الكرد على الاتفاقية المشؤومة التي عقدت عام ١٩٨٢ ، وتجاهلت طلبات الأهالي بالغاء الاتفاقية المذكورة والتي قدمت لمحكمة الصلح ذات الاختصاص في الاونة الاخيرة والمستندة الى القرارات الاخيرة التي اصدرتها دائرة تسوية الأراضي والتي تنص على انه لا حق للجمعيّات المذكورة في الأرض موضوع الدعوى .

■ جدير بالذكر ان الجمعيّتين تعهدت بنقل ملكيتها للأرض لشركة استثمارية تدعى نحلات شمعون الممولة من قبل مواطنين يهود يحملون الجنسية الامريكية اضافة الى الجنسية الإسرائيلية ، حيث قامت بتقديم مخططات بناء الى بلدية القدس لاقرارها وتطالب بهدم المنازل العربية واقامة ٢٠٠ وحدة استيطانية للعائدين الجدد ومركزا تجاريا وذلك في شهر شباط ٢٠٠٨.

■ ما زال الأهالي ينتظرون قرار المحكمة العليا بتجميد عملية الاخلاء واصدار امرا احترازيا ضد سلطات التنظيم كما ذكر اعلاه.

أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قرارا وذلك يوم ١٦/٧/٢٠٠٨

يقضي باخلاء عائلة مقدسية مكونة من رجل مسن مقعد وزوجته وابنائهم من منزلهم الكائن في حي الشيخ جراح (محمد كامل الكرد)، والذي يشغلونه منذ عام ١٩٥٦ بعد ان اقيم على قطعة ارض كانت الحكومة الاردنية قد منحتها لوكالة الغوث بهدف بناء ٢٨ وحدة سكنية لتوطين العائلات اللاجئة مقابل التنازل عن المعونة (الغذاء) التي كانت تقدم اليهم من قبل وكالة الغوث. تعهدت الحكومة الاردنية ممثلة بوزارة الانشاء والتعمير بنقل الملكية باسم الأهالي بعد ثلاث سنوات كما جاء في البند رقم ١١ من الاتفاق الذي تم بين الأهالي ووزارة الانشاء والتعمير الاردنية في حينه.

■ بعد حرب الايام الستة ١٩٦٧ بدا المستوطنون بما يسمى (جمعية اليهود الشرقيين وجمعية كنيسيت بيسرائيل) بالادعاء ان قطع الأراضي المقام عليها البناء وقطع اخرى في الحي المذكور مملوكة اليهم وتم دون وجه حق تسجيل قطعة الأرض البالغة مساحتها ١٨ دونما بتسجيلها باسمائهم في دائرة تسجيل الأراضي في القدس وذلك في شهر ايلول ١٩٧٢ .

■ وبناء على التسجيل الذي تم عام ١٩٧٢ قامت اللجان المذكورة باقامة دعاوي حقوقية ضد الأهالي الذين يشغلون المساكن التي اقيمت على القطع المذكورة وذلك عام ١٩٨٢، مستندة الى مستندات التسجيل المذكور.

■ توصل محامي الجمعيّتين الى اتفاق مع وكيل الأهالي توسيا كوهين في حينه، اعترف بموجبه بملكية الأرض للجمعيّتين على ان يمنح الأهالي العرب الفلسطينيين وضعية المستاجين المحميين حسب القانون

■ بما ان الأهالي لم يقوموا بدفع بدل الايجار تم اصدار قرارات باخلاء قسم منهم بما في ذلك عائلة محمد كامل الكرد(ابو كامل)

■ وبعد مداوات في اروقة المحاكم استمرت حتى نهاية ٢٠٠٦ تبين ان لا حق للجمعيّتين في القطع المذكورة المقامة عليها المساكن العربية ، وبناءا عليه توجه المحامي حسني ابو حسين الى مدير دائرة تسوية الأراضي مطالبا بالغاء التسجيل الذي تم سنة ١٩٧٢، واصدار امرا لتسوية الأرض وقرار من هو مالكيها



أهالي وحدات سكن الشيخ جراح يعلنون الصمود في وجه الاستيطان

ونعلن عن رفضنا القاطع لقرارات السلطات القضائية الاسرائيلية بما فيها المحكمة العليا الإسرائيلية. وندعو الفصائل والقوى الوطنية وجماهير القدس عامة للتصدي لتنفيذ قرار المحكمة الجائر

لذا

- تناشد المجتمع الدولي ومؤسسات حقوق الانسان ومنظمة الامم المتحدة ومنسق الرباعية السيد طوني بلير، بادانة سياسة سلطات الاحتلال العسكري الاسرائيلية بكافة أذرعها القضائية الاستعمارية العنصرية التي تنزع منا منازلنا بدون أي وجه حق.
- كما نناشد كل قوى التحرر في العالم الضغط على حكومة إسرائيل لإيقاف ممارساتها الاحتلالية التهجيرية بحقنا وتُشدد على تمسكنا بمنازلنا وحقنا في القدس عاصمتنا المستقبلية.
- تناشد حكومات الاتحاد الأوروبي وباقي دول المجتمع الدولي لتبني القرار الذي صدر عن برلمان الاتحاد الأوروبي بتاريخ ٢٠/١١/٢٠٠٨ والتي يطالب بإعادة عائلة الكرد إلى منزلها والوقف الفوري للاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة.

للمزيد من المعلومات الرجاء الإتصال على
تلفون: 054-307 97 15

البريد الالكتروني: amalalqasem@hotmail.com
www.sheikhjarrah.com

لجنة أهالي حي الشيخ جراح والتي تشكلت من ممثلين عن ٢٨ عائلة مهددة بالاخلاء للتصدي للأجراءات الاستيطانية الإسرائيلية والدفاع عن حق العائلات في بيوتهم:

- تعتبر الجهاز القانوني الإسرائيلي اداة طيعة في ايدي الحكومة الإسرائيلية والمستوطنين وتعتبر ان الجهاز القضائي الإسرائيلي مجرد من مصداقيته القانونية القائمة على الكيل بمعيارين والمسخرة لخدمة المصالح اليهودية على حساب الحقوق الفلسطينية
- تستنكر قيام قوات الاحتلال باخلاء منزل عائلة الكرد، مما يشكل سابقة خطيرة ومقدمة للاستيلاء على المنازل الأخرى وعددها ٢٧ وحدة سكنية في حي الشيخ جراح
- تُحذّر بأن مخطّط إخلاء السكان من منازلهم يأتي في سياق إقامة حي استيطاني جديد يضم ٢٠٠ وحدة استيطانية.
- تطالب أطراف الاتفاق في مشروع الإسكان في حي الشيخ جراح الحكومة الاردنية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الوقوف أمام مسؤولياتهم التاريخية وحماية السكان، والسعي من أجل الضغط على الحكومة الاسرائيلية من أجل ابقائهم في منازل وإعادة عائلة محمد كامل الكرد إلى منزلها.